رقم 10
مارس 2017

ملخص سياسة SESRI

رؤى استقصائية حول توقعات الابتكار الإنساني في قطر

الاحتياجات، التفضيلات، وتوصيات التنفيذيين والخبراء

لورنت لامبرت، هشام حسن، هيثم حسين

عبر المهنيون في المجال الخيري عن اهتمامهم للاستفادة من الابتكار الإنساني وبناءً عليه، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر مسحاً في فبراير ومارس 2017، شمل المسح رأي ما يزيد عن 50 من المدراء التنفيذيين والخبراء من الجمعيات الخيرية في قطر بشأن إطلاق مختبر للابتكار الإنساني. كما تتضمن فكرة إنشاء مختبر للابتكار الإنساني على مزيج من البحوث متعددة التخصصات و بناء القدرات وهندسة حلول عملية لتحديات المجال الإنساني من حيث التكيُيف والتصميم و/ أو التجربة على سبيل المثال المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم عن بعد وتحسين الملاجئ وما إلى ذلك. وكانت عينة الدراسة التي أجريت على جزءً كبيراً من الأشخاص في مراكز مرموقة والمنخرطين في قطاع المساعدات الإنسانية بأنه على الرغم من صغر دولة قطر إلا أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها لها أثر كبير. كما سلطت نتائج المسح الضوء على احتياجات وتوصيات الأطراف المعنية في القطاع بشأن القرارات الرئيسية المتعلقة بموضوع التخصصات، وهيكل الإدارة، ونموذج التمويل الذي ينبغي أن ينهجه مختبر قطر للابتكار الإنساني القادم.

في السنوات الأخيرة تم إنشاء آليات وأدوات لتحفيز الابتكار وزيادة الاستفادة منه في الميدان الإنساني، وحظي هذا المجال باهتمام كبير على الصعيد العالمي. تكمن الفكرة في إمكانية إنجاز الكثير دون الحاجة الدائمة لزيادة التمويل، وأدى ذلك إلى إنشاء العديد من مختبرات الابتكار ومنظمات مماثلة مستقلة، أو كجزء من جامعات ومنظمات الغير حكومية أو تحت غطاء وكالات تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم والتي لا يوجد مثلها في منطقة الخليج. تلعب الجمعيات الخيرية في قطر دوراً مهماً في النظام الإنساني العالمي. وخصوصاً في تقديم المساعدات الطارئة في بلدان الشرق الأوسط التي مزقتها الحروب، مثل سوريا واليمن وقطاع غزة. إن الاستخدام الأمثل للابتكار في المجال الإنساني يتيح فرصة استراتيجية للجمعيات الخيرية لمواصلة تحسين تأثيرها، في بيئة تتطلب باستمرار مزيداً من المساعدة، رغم محدودية موارد التمويل.

أبدى التنفيذيون والباحثون في الجمعيات الخيرية اهتماماً قوياً ورغبةً كبيرة في فكرة إنشاء مختبر للابتكار الإنساني في الدوحة وذلك للإستفادة من الابتكار العالمي على الصعيد المحلي والميداني.

و عليه أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر دراسة مسحية شملت 52 مشاركاً من الأطراف المعنية في المجال الإنساني (29 من التنفيذيين في الجمعيات الخيرية و 23 من الخبراء والمسؤولين الحكوميين) في مارس 2017 لتحديد الأهداف الرئيسية والتخصصات وهيكل التنظيمي التي تم اقتراحها من أجل مختبر للابتكار الإنساني في قطر. تهدف نتائج المسح في المساعدة على جعل مختبر الابتكار الإنساني عنصراً هاماً مندمجاً وذو قيمة في منظمة العمل الإنساني القطرية.

النهج العام مقابل التخصص

من أجل تحديد المجالات التي ترغب الجمعيات الخيرية الإنسانية والمنظمات التنموية في قطر أن تستفيد منها من خلال المختبر المحلي للابتكار الإنساني، تم السؤال أولاً، ما إذا كان ينبغي للمختبر أن يغطي جميع قطاعات العمل الإنساني بشكل عام أم ينبغي أن يتخصص في مجالات محددة.

من بين ممثلي المنظمات الخيرية الذين شملهم الاستطلاع، كانت الإجابات موزعة بالتساوي إلى حد ما، ولكن مع أفضلية بسيطة للتخصص حيث أنه من بين جميع المستجبين من الجمعيات الخيرية (29)، عبر أكثر

من النصف بصراحة (16) عن رغبتهم في تخصص المختبر بينما (13) اقترحوا بأن يتبع المختبر نهجاً عاماً. وأضاف المستجبين لهذا السؤال معلومات تكميلية وأوضحوا أنهم لا يفضلون نهجاً معيناً على آخر.

أعرب معظم المستجيبين الذين اقترحوا نهجاً عاماً عن رغبتهم في ضمان فتح المجال للعمل في مشاريع متنوعة، حسب احتياجاتهم المتجددة، أي مرونة في جدول الأعمال. بينما حرص أولئك الذين اقترحوا نهج التخصص على اقتراح مجالات متعددة من التخصصات.

وفيما يتعلق بقائمة القطاعات الأكثر أهمية للتخصصات المحتملة، قدم المستجيبون مجموعة واسعة من الإجابات (تصل إلى خمسة لكل مستجيب). مثلت التخصصات المقترحة أكثر من ثلاثين فئة، معظمها تلقي القليل من الدعم. ومع ذلك، يوضح (الشكل ا) أن هناك حاجة شديدة للتخصصات المتعلقة بالتعليم والصحة والمياه، تليها الإغاثة والمأوى والتنمية المستدامة.

مثلَ «التعليم»، والذي يشمل «التعليم الإلكتروني» و «التعليم في المناطق الريفية/ حالات الطوارئ»، التخصص الأكثر طلباً، وكان بمثابة الخيار الأول لمعظم المشاركين، كما عبر أكثر من واحد بين كل أربعة مستجيبين عن أولوية الابتكار في مجال الصحة والمياه. وأيضاً يجدر بالذكر هنا هو أن في الفئة الفرعية للمهنيين في المجال الخيري لوحدها، كانت الصحة التخصص الأكثر طلباً متصدرةً في ذلك التعليم.

والجدير بالذكر هنا هو أنه يجب على المختبر التخصص في عدة مجالات على أن يبقى مفتوحاً للمشاريع التي تهم الجمعيات الخيرية والتي ليست بالضرورة ضمن تخصصاته المقررة.

وفيما يتعلق بالصحة والتعليم، يجدر بالذكر وجود منظمات في قطر، مثل وايز و ويش، مكرسة لتحفيز الابتكار في هذه القطاعات، ولكنها ليست معنية في المساعدات الإنسانية في المقام الأول. يفضل أن يتعاون المختبر بشكل وثيق مع هذه المنظمات، بما يعود بالنفع على الجميع، بما في ذلك الجمعيات الخيرية التي تعمل في ظل ظروف إنسانية صعبة.

هيكل الإدارة

كانت الغاية من المسح البحث عن الهيكل التنظيمي الذي يعتبره الأطراف المعنية في المجال الإنساني الأنسب والأكثر فعالية. عندما تم السؤال عن وضع ومستوى استقلالية المختبر، أراد أغلب المستجيبين أن يكون المختبر إما مباشرةً تحت مؤسسة قائمة، أو مرتبط بمؤسسةٍ ما (الشكل 2) . وفي الوقت نفسه، علق عدد كبير من المشاركين على ضرورة استقلالية المختبر في اتخاذ القرار والتشغيل، عندما تم السؤال عن نوع المؤسسة التي يرغبون في رؤية المختبر تحت

أن افضل ثلاثة تخصصات مطلوبة هي التعليم والصحة والمياه

الشكل 1:
التخصصات الأكثر طلباً

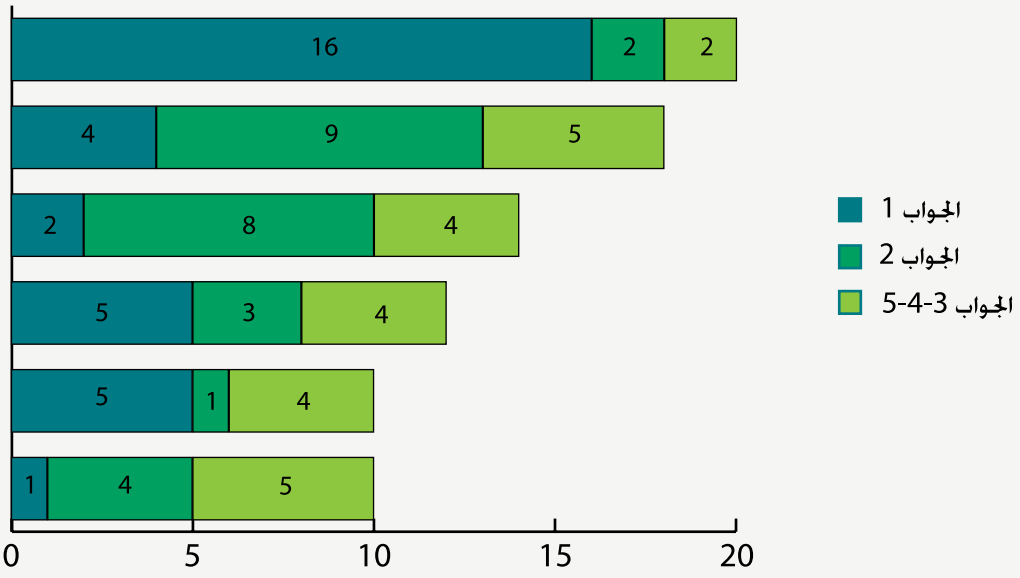

إشرافها، فضلت أغلبية من المستجيبين استضافة المختبر من قبل الجامعات، في حين أن ثاني أكبر إجابة معطاه كانت ترغب بضم المختبر تحت إشراف هيئة حكومية (الشكل 3).

التمثيل

فيما يتعلق بالحوكمة، أجرى المسح قياساً ما إذا كان من المفيد أن يكون لمعظم أو جميع المؤسسات الخيرية المحلية ممثل عنها في المجلس الاستشاري. وكانت النتيجة موافقة أغلبية كبيرة من المشاركين (35 من أصل 52، أو 67٪) على هذا الرأي. كما عبر المستجيبون الذين كانت لديهم أولويات بديلة في اختيار أعضاء المجلس، على ضرورة اختيار خبراء من خلفيات خارج المجال الخيري (مثل العلماء والأكاديميين والمهنيين من القطاع الخاص) ومسؤولين حكوميين. واستناداً إلى هذه المعلومات، ينبغي أن تضم لجنة المختبر مجلساً استشارياً مكوناً من ممثلي معظم الجمعيات الخيرية المحلية بالإضافة إلى خبراء وممثلين عن الحكومة.

فيما يتعلق بكيفية انتخاب رئيس المجلس، أشار معظم المستجيبين إلى أن نظام التناوب الذي يمتد لمدة سنتين سيتيح الشفافية وتقاسم السلطة، و في نفس الوقت يسمح بالاستمرارية الكافية وإعطاء الوقت اللازم لاستكمال دورات المشاريع الطويلة الأمد.

التمويل

يتم ترشيد مصادر التمويل العام المسَخرة للأغراض الإنسانية بعناية في قطر و ذلك بسبب تدني عائدات النفط والغاز. وعندما تم السؤال عن مصادر التمويل المحتملة للمختبر، أوصى جميع ممثلي الحكومة الذين تمت مقابلتهم، باستثناء واحد منهم، بعدم الاعتماد على الحكومة كمصدر أساسي للتمويل.

أما بالنسبة لمدى مساهمة الجمعيات الخيرية في تمويل المختبر، أوصى 4/3 من المستجيبين بأن تقدم الجمعيات الخيرية جزءً من التمويل، كانت الإجابات واسعة النطاق تتراوح بين «القليل من التمويل» (الجواب الأكثر ذكراً) إلى «أغلب التمويل» (الجواب الأقل ذكراً)، مع الإشارة إلى أن ثاني أكثر إجابة مقترحة هي أن يكون التمويل «ما يقارب نصف التمويل (الشكل 4)».

وذكر معظم المستجيبين أن أنسب الطرق لتمويل المختبر تتمثل في قيام المؤسسة الحاضنة بتغطية بعض النفقات التشغيلية والثابتة (مثل توفير مكاتب ومعدات مكتبية وغيرها)، في حين تقوم الجمعيات الخيرية بالتمويل، جزئياً أو كلياً، مشاريع ومبادرات محددة يرغبون في الاستفادة منها.
وعلى العموم، يرى المستجيبون أن يطور المختبر مصادر متنوعة ومتوازنة من التمويل من الهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية وحتى القطاع الخاص.

الشكل 2:
النهج العام مقابل التخصص

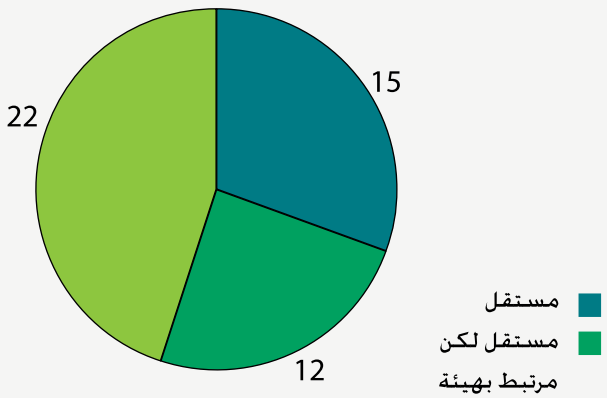

الشكل 3:
الهيئات الحاضنة

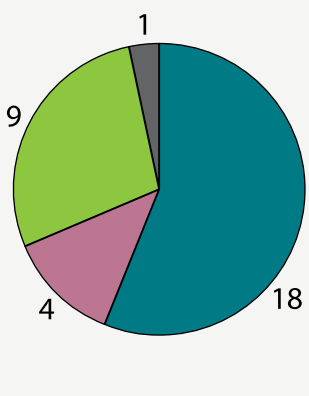

65٪ من المستجيبين أرادوا أن يكون المختبر جزءا من المؤسسة الحاضنة

الشكل 4:
نسبة تمويل الجمعيات الخيرية

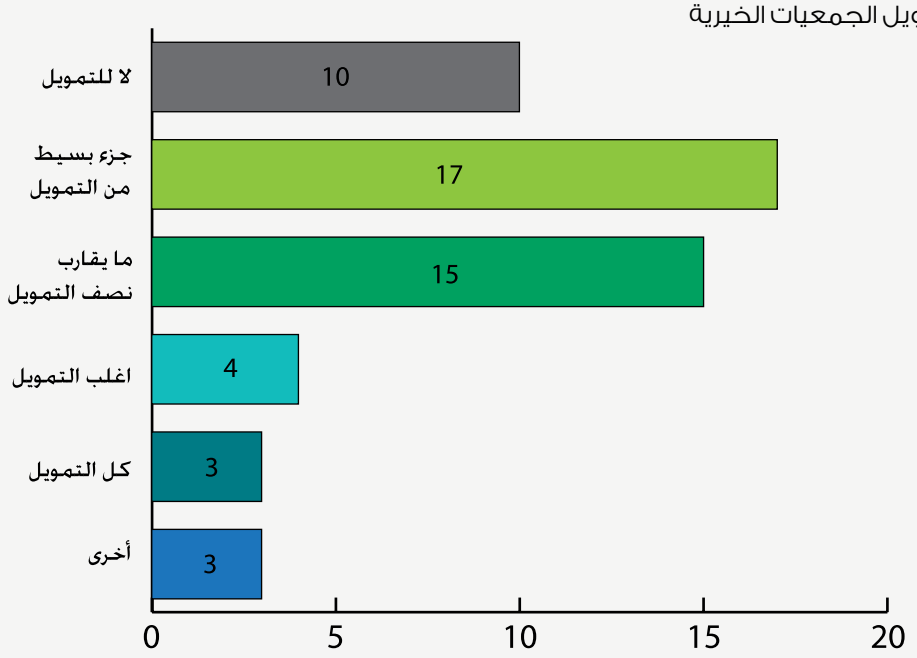

ملخص السياسة

لقد أدركت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في قطر الفوائد العديدة التي يمكن أن تولدها الابتكارات التكنولوجية وآليات المعالجة للصالح العام. كما تظهر النتائج المستمدة من الدراسة المسحية للتنفيذيين والخبراء في الجمعيات الخيرية تفضيل تخصص المختبر في قطاعات معينة (وعلى رأسها التعليم والصحة والمياه، بالإضافة إلى الإغاثة والمأوى والتنمية المستدامة)، مع وجود نهج مفتوح للعمل على المشاريع الأخرى المطلوبة من الجمعيات الخيرية . كما ينبغي للمختبر أن يتعاون مع المؤسسات البحثية المتخصصة الموجودة في قطر من أجل تضافر الجهود والمشاركة في نهاية المطاف في إيجاد حلول مبتكرة، وأن يكون المختبر بمثابة مركز لتبادل المعلومات وتسليط الضوء على الابتكارات الإنسانية الأكثر فائدة.

كما اقترح معظم المستجيبين على المسح أن يكون للمختبر درجة كبيرة من الحكم الذاتي ،على أن يتم استضافته في إطار جامعة أو مجموعة من الجامعات والتي تستطيع أن توفر الدعم الإداري والعيني مثل توفير المكاتب والمرافق المختبرية.

اقترح معظم المشاركين في الدراسة أن تشارك الجمعيات الخيرية أيضاً في تمويل المختبر إلى حد ما. ومن جهة أخرى، فضل ممثلوا الحكومة أن يسعى المختبر في الأساس إلى تمويل خارج المال عام. كما يمكن للمنظمات الخيرية أن تُساهم بحصة في التمويل (الذي سيتم تحديده) و / أو توفير الموارد العينية اللازمة للمشاريع ذات الأهمية بالنسبة لهم.

ورغم عدم تطرق المشاركين لموضوع المنح البحثية، إلا أن هناك منح بحثية متاحة بالإضافة إلى بعض التمويل الخاص والدعم المقدم من الأمم المتحدة.

من أجل الإرشاد والتوجه الاستراتيجي، توصي نتائج المسح إلى تكوين مجلس استشاري يتألف من ممثلين عن الجمعيات الخيرية في قطر، بالإضافة إلى خبراء متخصصين وممثلين عن الحكومة.

بالنسبة للمؤسسات الحاضنة، تصدرت الجامعات والحكومة المرتبة الأولى والثانية على التوالي حسب الأجابات المذكورة